استدلال المعاصرين بالأحاديث الواهية

أسبابه ووسائل معالجته

(محمّد عيد) محمود الصّاحب[1]

المقدمـة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد الخلق أجمعين محمّد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فمن اللافت للنظر أنّ عدد الأحاديث الواهية المنتشرة بين النّاس صار كبيراً جداً، وصار لهذه الأحاديث رواج بين العامّة، وبين المثقّفين، وبين عدد من علماء الشريعة، وبعض هذا الرّواج وراؤه دوافع خبيثة ونيات سيّئة، وبعضه يعود إلى التقصير في حقّ السنّة، والجهل بعلومها، وتقصير حملتها عن وضع الخطط اللازمة لصيانتها وحمايتها.

وقد سرّني جداً أن تقوم كليّة أصول الدّين بالجامعة الإسلاميّة بهذا العمل، وأن تعقد له مؤتمراً علمياً من أجل بيان خطر هذه الأحاديث على الإسلام، وأرجو أن يخلص المؤتمر إلى الكشف عن أسباب انتشار هذه الأحاديث، وإلى اقتراح الخطوات العملية للتصدّي لها، وتجفيف منابعها، وإحلال الأحاديث المقبولة محلها.

والعمل المطلوب ليس بالعمل اليسير، وهو يحتاج إلى تضافر الجهود، لأنّ جزءاً منه يخص أعمالاً موسوعيّة لا يمكن تنفيذه بصورة فردية، كما أنَّ كثيراً منه يحتاج إلى تعاون وتنسيق، من أجل أن يكون العمل شاملاً ومتكاملاً.

وقد رأيت أن أتطرق في ورقة البحث إلى أسباب استشهاد المعاصرين بهذه الأحاديث، واعتمادهم عليها، ثمّ بيان سبل المعالجة لهذه الظّاهرة، وبيان الأسس العلميّة والعملية اللازمة لمحاصرة هذه الأحاديث، وتجفيف منابعها ومنع رواجها.

مشكلة الدراسة: مسألة الاستشهاد بالأحاديث الضّعيفة مسألة قديمة جديدة، ولكن أصناف المستشهدين بها في عصرنا تزيد عمّا كان عليه الحال قديماً أو تختلف عنها، ويعود ذلك إلى الزيادة في فروع العلم، وتعدّد جوانب المعرفة، والبعد عن مصادر الحديث المعتمدة، وتلاشي ثقافة الحديث وعلومه؛ التي تضبط مصادر الحديث ونوعية الرّوايات. وتقتصر الدراسة المقدّمة على المعاصرين الذين يعتمدون الأحاديث الواهية في كتاباتهم وأحاديثهم، أو يستشهدون بأحاديث صحيحة وأخرى واهية دون تمييز، وهذه الدراسة ستجيب عن الأسئلة الآتية:

١- ما أصناف المعاصرين الذين يستشهدون بالأحاديث الواهية؟

٢- ما أسباب استشهادهم بالأحاديث الواهية؟

٣- ما الوسائل اللازمة للحد من الاستشهاد بالأحاديث الواهية، وما الطرق التي تمنع من انتشارها؟

---

(١) الأستاذ الدكتور في الحديث وعلومه بكلية الشريعة – الجامعة الأردنيَّة .

أهميّة البحث: يدور البحث حول مسألة استدلال المعاصرين بالأحاديث الواهية واستشهادهم بها في كتاباتهم ودروسهم وخطبهم ومواعظهم، وتتمثل أهمية الدراسة المقدّمة بالآتي:

١- تكشف الدراسة عن أصناف المعاصرين الذين يستشهدون بالأحاديث الواهية، ويستدلون بها في كتاباتهم، وفي مناقشاتهم، وفي خطبهم ودروسهم ومواعظهم ومحاضراتهم.

٢- تبيّن الأسباب التي تدعو فئات من المعاصرين إلى الاستشهاد بالأحاديث الضعيفة والموضوعة.

٣- تكشف عن الأهداف التي تدفع بعض المعاصرين إلى نشر هذه الأحاديث والاستشهاد بها.

٤- تضع الحلول التي تحدّ من انتشار هذه الأحاديث، وتبيّن الطرق التي تقلل من روايتها.

أهداف البحث: ترتبط أهداف البحث بمشكلته التي تقدّم بيانها وعرضها، والدراسة في محصّلتها تهدف إلى تحقيق الآتي:

١- الكشف عن أصناف المعاصرين المستدلين بالأحاديث الواهية، والمستشهدين بها.

٢- بيان الأسباب التي تدعو إلى الاستشهاد بالأحاديث الضعيفة والموضوعة من قبل المعاصرين.

٣- وضح الحلول التي تحدّ من انتشار الأحاديث الضعيفة الواهية، وبيان الطرق التي تقلل من رواية هذه الأحاديث.

حدود الدراسة: ستتناول الدراسة أحاديث قليلة جداً من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وذلك بسبب شهرة كثير منها عند أهل الصنعة، ولأنّ التعليق على بعض الأحاديث يستغرق صفحات كثيرة، وسبب ثالث هو أنّ هدف البحث غير موجه للكشف عن الأحاديث الواهية التي يستشهد بها المعاصرون.

خطة الدراسة: تمّ تقسيم البحث بعد المقدّمة إلى تمهيد وثلاثة مباحث، وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

التمهيد: ويشتمل على توطئة لموضوع الدراسة.

المبحث الأول: أصناف المعاصرين المستدلين بالأحاديث الواهية:

ويتناول هذا المبحث أصناف من يأخذ بالأحاديث الواهية ويستشهد بها من المعاصرين، نحو الفرق المنتسبة للإسلام، والكتاب، والإعلاميين، والصحفيين، والدّعاة، وبعض الخطباء والوعاظ، وبعض الأساتذة الأكاديميين، وغيرهم.

المبحث الثّاني: أسباب الاستدلال بالأحاديث الواهية والاعتماد عليها:

ويكشف هذا المبحث عن أسباب انتشار الأحاديث الواهية، وأسباب الاعتماد عليها لدى الفئات المذكورة في المبحث السابق.

المبحث الثالث: الوسائل اللازمة للحد من انتشار الأحاديث الواهية:

ويتناول هذا المبحث الكشف عن الوسائل اللازمة لمعالجة الاستدلال بالأحاديث الواهية والاستشهاد بها، وكيفيّة إحلال الأحاديث المقبولة بين فئات الناس وأصنافهم.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتوصيات المقدّمة للمؤتمر.

وأخيراً أرجو أن يخدم البحث مؤتمركم، وأن تسهم نتائجه في خدمة حديث النّبي ρ، وأن تساعد في نشر السنّة الصحيحة الثابتة بين الناس، وإحلالها محل السنّة الضعيفة السقيمة. وأرجوه سبحانه أن يجري الخير على أيديكم، وأن يحقّق النفع بكم وبأعمالكم الطيبّة المباركة. والحمد لله ربّ العالمين.

تمهيد

من المعلوم أنّ السنّة وحي من الله تعالى، وقد أمر الرسول ρ المسلمين جميعاً بحملها وتبليغها، فقال: (ألاَ لِيُبَلِّغ الشاهد الغائب)[٢]، وشرط في التبليغ عنه أن يحصل الضّبط للحديث المروي، وأن يكون الأداء مطابقاً لما صدر عنه ρ ، فقال: (نَضَّر اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ)[٣].

وقد تحمل الصحابة ψ السنّة بقوّة وإخلاص، وأدّوها لمن جاء بعدهم بأمانة، وبلغوها كاملة غير ناقصة، ووضعوا لحملها ونقلها ضوابط تمنع من التهاون فيها، وتحول دون الاجتراء عليها. وجاء العلماء بعدهم، فأكملوا وضع القواعد التي تكشف الخطأ أو الكذب فيما ينسب إليه الله ρ ، وتميز المقبول من المردود من حديثه عليه الصّلاة والسّلام.

والسلف الصّالح من علماء هذه الأمّة لم يهملوا الأحاديث الضّعيفة بما فيها الأحاديث الموضوعة، بل حرصوا على تتبعها وكشفها وكشف مصادرها، وعملوا على تمييزها، بل ربما ابتدؤا بتحفيظها لتلاميذهم قبل تحفيظهم الأحاديث الصّحيحة، كما فعل أحمد بن حنبل رحمه الله مع ابنه عبد الله. وكان لجهود العلماء من بعدهم الأثر الواضح في فصل الأحاديث الضعيفة، عن الأحاديث المقبولة، وتنبيه الناس إليها وتحذيرهم منها، وذلك لعلمهم بأثرها السيء على عقيدة الإسلام وتشريعاته.

ومع بذل العلماء الجهد الكبير في تمييز الأحاديث الواهية وتحذير النّاس منها، إلّا أنّ الرواية لها بقيت قائمة، والاستشهاد بها بقي موجوداً عند فئات من النّاس، ولم ينقطع نشر هذه الأحاديث إمّا بقصد وسوء نية، وإمّا بجهل وعدم علم، وإمّا بتقصير في البحث والتنقيب. والنّاظر في واقع الناس في الوقت الحاضر يجد انتشار الأحاديث الضعيفة وتناقلها، ويجد التوسع في الاستدلال بها.

ومسألة الاستشهاد بالأحاديث الواهية لا تقتصر على فئّة الحاقدين على الإسلام والمناوئين له ولمبادئه، ولا تقف عند حدود المبتدعة الذين لا يتورَّعون عن الدّس في الحديث والكذب فيه، أولا يتحرّجون من نسبة الأحاديث الواهية إليه ρ ، بل تتعدّاها إلى فئات من المسلمين الذين لا يطعن في دينهم، ولا يشك في عقيدتهم.

وهذا المشهد من الاستدلال بالأحاديث الواهية، وروايتها وتناقلها يدعو إلى الخوف والقلق، ويثير عند أهل العلم الفزع، لأنّ الأمر يؤدي إلى نشر الخرافات، ويعمل على تلقف البدع والضلالات، ويؤدي

---

(٢) رواه البخاري ومسلم ضمن حديث طويل من حديث أبي بكرة τ . البخاري، الصّحيح، كتاب المغازي، باب حجة الوداع، ح٤١٤٤، م٤، ص١٥٩٩؛ ومسلم، الصَّحيح، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات ، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال، ح١٦٧٩، م٣، ص١٣٠٥.

(٣) رواه الترمذي، وابن حبان، وغيرهما من حديث ابن مسعود τ ، وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح". وللحديث شواهد من حديث زيد بن ثابت، وأنس بن مالك، وجبير بن مطعم، وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين. الترمذي، الجامع، كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، ح ٢٦٥٧، م٥، ص٣٤؛ وابن حبّان، الصحيح، كتاب العلم، باب ذكر دعاء المصطفى صلى الله عليه وسلّم لمن أدّى من أمّته حديثاً سمعه، ح٦٦، م١، ص١٤٣.

إلى تحريف الدّين، وتشويه تعاليم الإسلام، وبخاصّة إذا ما علمنا أنّ بعض من يتولى ذلك له مقاصد سيّئة، وأهداف خبيثة، وهذه المقاصد والأهداف لم تعد خافية، ولا تحتاج إلى اجتهاد أو بحث.

المبحث الأول

أصناف المعاصرين المستدلين بالأحاديث الواهية

يتناول هذا المبحث أصناف الذين يستدلون بالأحاديث الواهية ويستشهدون بها من المعاصرين، حيث يجد المتابع للموضوع أنّهم لا ينهلون من معين واحد، ولا يتصفون بصفة واحدة، بل هم أصناف مختلفة، ومشاربهم متعدّدة، وأنّهم يتفاوتون في نسبة الاستشهاد بالأحاديث الضّعيفة، ويمكن تقسيمهم إلى سبع فئات موزعين في سبعة مطالب على النّحو الآتي:

المطلب الأول: الحاقدون على الإسلام وأهله: ارتبط الوضع في الحديث قديماً بالحقد على الإسلام وعقائده وتشريعاته، فقام الزنادقة ومن شايعهم بالكذب في حديث النّبي ρ، من أجل تحريف عقيدته، وتزييف شريعته، في محاولة منهم إلى هدمه من داخله؛ عن طريق خلط الحق الذي صدر عن النَّبي ρ بالباطل الذي جاءوا به.

وفي وقتنا الحاضر، قام أعداء الإسلام من الغربيين ومن تابعهم بمعاودة نشر كثير من الأحاديث الواهية، في محاولة منهم إلى تشويه السّنّة، وهدم صرحها، وفصلها عن كتاب الله تعالى، وتنفير الناس منها.

وربما كانت عنايتهم بنشر هذه الأحاديث، تمثّل الأساس في الطعن بالأحاديث الصَّحيحة، حيث أشاعوا بين المسلمين أن ما نسب إلى الرسول ρ ليس كلّه خالصاً من الكدر وليس كلّه صافياً من الخلط والخطأ، وافتروا على السنَّة بإلصاق شبهٍ ليس لها أساس من الصحّة، نحو قولهم إنّ الحديث لم يكتب إلا في بداية القرن الثاني الهجري، ونحو طعنهم بأشهر رواة الحديث كالطعن بأبي هريرة τ ، والطّعن بالإمام الزهري رحمه الله، واستدلوا على شبههم هذه بأحاديث واهية، وكانت مصادرهم في ذلك مصادر غير معتمدة.

ومن الأحاديث الواهية التي استدل بها المستشرقون مانسبه جولدتسيهر إلى ابن مسعود من أنّه τ أباح شرب النّبيذ[٤]، واعتمد في ذلك على حديث ضعيف خاصٍّ بليلة الجنّ التي كانت قبل الهجرة، وفيه أنّ ابن مسعود كان مع النّبي ρ في تلك الليلة، فحضرت صلاة الفجر، فأراد النّبي ρ أن يصلي صلاة الفجر، فقال لابن مسعود: أمعك وضوء؟ فقال: لا، معي إداوة فيها نبيذ. فقال: تمرة طيبة وماء طهور، فتوضأ منه)[٥].

---

(٤) محمّد، أمين عمر، المستشرق جولدتسيهر والسنة النّبوية، ص٢٢٣.

(٥) هذا الحديث أخرجه جماعة من المحدثين منهم الإمام أحمد في مسنده، وأصحاب السنن الأربعة إلا النسائي. انظر: أحمد، المسند، م١، ص٤٠٢، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥٨؛ وأبو داود، السنن، كتاب الطّهارة، باب الوضوء بالنبيذ، ح٨٥، م١، ص١٨٩؛ والترمذي، الجامع، كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء بالنّبيذ، ح٨٨، م١، ص١٤٧؛ وابن ماجه، السنن، كتاب الطهارة وسننها، باب الوضوء بالنبيذ، ح٣٨٤، م١، ص٢٤٩. وكان جولدتسيهر قد اعتمد رواية ابن سعد

المطلب الثاني: الفرق المنتسبة إلى الإسلام من غير أهل السنّة: هناك فرق انتسبت إلى الإسلام، وجعلت لها عقائد ومبادئ خاصة؛ نبعت من أهوائها وتشكلت وفق مصالحها. وهذه الفرق أيّدت عقائدها بأحاديث واهية، وبنت أفكارها المنحرفة على روايات موضوعة وأحاديث مكذوبـــة. وبعض هذه الفرق كالشيعة لا زالت قائمة، ووجودها لا زال حاضراً، واعتمادها على الأحاديث الضعيفة والموضوعة هو الأصل الذي يقوم عليه نشر عقائدها ومبادئها وفلسفتها.

ومن الأحاديث الواهية التي يستشهد بها الشيعة في الوقت الحاضر:

حديث (يا أحمد لولاك ما خلقت الأفلاك، ولولا علي ما خلقتُك، ولولا فاطمة ما خلقتما)[٦]. وهذا الحديث لا أصل له، ولم يرد في كتب الحديث المعتمدة ما يؤيد معناه أو شيئاً من معناه، وقد أسنده الشيعة إلى جابر بن عبد الله الأنصاري، مرفوعاً إلى النّبي ρ ؛ ثمّ مسنداً إلى رب العزّة.

للحديث. (انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، م٦، ص٢٠٣). وحديث النبيذ هذا ورد من حديث ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما. وخرّج الحديث وعلّق عليه جماعة من أهل العلم، ومن هذه التعليقات الآتي:

ذهب ابن المنذر إلى أنّ بعض التابعين احتج على الوضوء بالنبيذ بحديث رواه ابن مسعود، ثمّ قال: "في إسناده مقال". وقال أيضاً: "ورفع هذا غير واحد من أصحابنا، وقالوا: حديث ابن مسعود لا يثبت، لأن الذي رواه أبو زيد، وهو مجهول لا يعرف بصحبة عبد الله ولا بالسماع منه، ولا يجوز ترك ظاهر الكتاب وأخبار النبي ρ لرواية رجل مجهول، مع أن علقمة قد أنكر أن يكون عبد الله كان مع النبي ρ ليلة = = الجن". (انظر: ابن المنذر، الأوسط ، م١، ص٢٥٥،٢٥٦). وكان الزّيلعي قد خرَّج الحديث في نصب الراية، وتتبع طرقه جميعاً، وتوسع في ذلك بصورة تغني عن الإطالة في تخريجه ودراسته، وبيّن بصورة مفصّلة ضعف هذا الحديث من طرقه جميعاً، وقال: " وقد ضعف العلماء هذا الحديث بثلاث علل: أحدها: جهالة أبي زيد، والثاني: التردد في أبي فزارة، هل هو راشد ابن كيسان أو غيره، والثالث: أن ابن مسعود لم يشهد مع النبي ρ ليلة الجن". وقدّم بعد ذلك دراسة وافية وكافيه ومفصلّة عن العلل الثلاث. (انظر: الزيلعي، نصب الرّاية، ١/١٣٧- ١٤٧) وقد حكم عدد من العلماء على الحديث بالضعف، منهم:

١- الترمذي الذي قال عقب روايته الحديث: " وإنما رُوِيَ هذا الحديث عن أبي زيد عن عبد الله عن النبي ρ ، وأبو زيد رجل مجهول عند أهل الحديث؛ لا تعرف له رواية غير هذا الحديث".

٢- علّق الطحاوي على الحديث؛ بعد أن أخرجه من رواية ابن عباس ورواية ابن مسعود، فقال: "وليست هذه الطرق طرقا تقوم بها الحجة". (الطحاوي، شرح معاني الآثار، باب الرجل لا يجد إلا نبيذ التمر هل يتوضأ به أو يتيمم، م١، ص٩٥).

٣- قال أبو زرعة الرّازي: "حديث أبي فزارة ليس بصحيح، وأبو زيد مجهول" – يعني في الوضوء بالنبيذ. (ابن أبي حاتم، علل الحديث، ح١٤، م١، ص١٧).

٤- روى الدارقطني الحديث في سننه من طريق الحسين بن عبيد الله العجلي، قال: نا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي وائل، قال: سمعت ابن مسعود يقول: (كنت مع النبي ρ ليلة الجن ... الحديث)، وقال: "الحسين بن عبيد الله هذا يضع الحديث على الثقات". (سنن الدارقطني، كتاب الطهارة، باب الوضوء بالنبيذ، ح١٦، م١، ص٧٧)

٥- قال ابن حجر في شرحه لأحاديث باب لا يجوز الوضوء بالنبيذ ولا المسكر: "وهذا الحديث أطبق علماء السلف على تضعيفه". (ابن حجر، فتح الباري، م١، ص٣٥٤).

(٦) هذا الحديث مشتهر عند الشيعة، وينشرونه في مواقعهم المختلفة على الانترنت، مثل موقع (الميزان للدفاع عن الصديقة فطمة الزهراء)، وموقع (شبكة عرفان نت)، وهو من الأحاديث الواردة في كتاب الأسرار الفاطمية. وأورده المجلسي في البحار ج٥٧، ص١٩٩، نقلاً عن كتاب الأنوار لأبي الحسن البكري ص٥.

وقد ورد حديث موضوع، نصّه (لولاك لما خلقت الأفلاك)(٧). وهو مخالف في معناه لما ورد في كتاب الله وسنّة النّبي صلى الله عليه وسلّم. وإذا كان هذا الحديث بهذا المعنى غير مقبول، فمن باب أولى أن يكون الحديث الذي تستشهد به الشيعة مردود غير مقبول.

ومن الأحاديث الأخرى التي يستشهد بها الشيعة، ويذكرونها في دروسهم ومواعظهم، حديث: (أنّ رسول الله ρ لمّا نزل بحضرة خيبر، فزع أهل خيبر وقالوا: جاء محمد في أهل يثرب. قال: فبعث رسول الله ρ عمر بن الخطاب بالناس، فلقي أهل خيبر، فردوه وكشفوه(٨)هو وأصحابه، فرجعوا إلى رسول الله ρ يُجَبِّنُ أصحابَهُ ويُجَبِّنُه أصحابُهُ(٩)، قال: فقال: رسول الله ρ : (لأعطينّ اللواءَ غَداً رَجلاً يُحِبُّ اللهَ ورسولَهُ ويُحِبُّه اللهُ ورسولُهُ. قال: فلما كان الغد؛ تَصَادَرَ لَهَا أبو بكر وعُمَرُ. قال: فدعا عَلِياً وهو يومئذ أرْمَد، فتفل في
عينه وأعطاه اللواء، ....، الحديث)(١٠).

وما ورد من اتهام عمر τ لمن كان معه بالجبن، واتهام أصحابه له بالجبن، لم يصحّ من طريق واحد، بل إنّ الروايات التي ورد فيها ذلك الاتهام كلّها روايات منكرة، لمخالفتها الروايات الصّحيحة، التي لم يرد فيها اللفظ المذكور أو شيء من معناه.

وكان البخاري ومسلم قد رويا الحديث عن جماعة من الصّحابة، منهم، سهل بن سعد، وسلمة بن الأكوع، وأبو هريرة ψ أجمعين، وليس في رواية واحدٍ منهم ما يخصّ اتهام عمر τ بشيء من الجبن،

---

(٧) أورده الهروي القاري في كتاب المصنوع (ح٢٥٥، م١، ص١٥٠). ونقل قول الصغّاني: "موضوع". وأورده أيضاً العجلوني في كشف الخفاء ومزيل الإلباس (ح٢١٢٣، م٢، ص٢١٤) وقال:"قال الصغاني موضوع، وأقول لكن معناه صحيح وإن لم يكن حديثاً".

وأقول: العجيب من العجلوني رحمه الله أن يصحّح المعنى، والحديث موضوع، ومن وضعه أساء إساءة بالغة للدين حينما صاغه صياغة الحديث القدسي، ثمّ إنّني لا أعلم حديثاً صحيحاً – قدسياً كان أو نبوياً– يؤيد هذا المعنى، بل إنّ النصوص من الكتاب والسنّة تنقض معنى الحديث ولا تثبته، لأنّ الله لم يخلق الأكوان من أجل عبده ونبيّه محمد ρ وإنما خلقها لحكم كثيرة لا يحيط بها إلا هو سبحانه.

(٨) فردوه وكشفوه: أي هزموه.

(٩) (يجبن أصحابه ويجبنه أصحابه): أي يتهم أصحابه بالجبن وأصحابه يتهمونه بالجبن.

(١٠) هذه رواية ابن أبي شيبة في مصنذفه (٤٣٩/٢٠)، من حديث بريدة الأسلمي، وهي رواية ضعيفة، فيها ميمون أبو عبد الله الكندي، ضعيف. قال أحمد: "أحاديثه مناكير"، وأكثر العلماء حكموا بضعفه (ابن حجر، تهذيب التهذيب:٣٥١/١٠).

ورواية التجبين هذه أخرجها الحاكم من حديث جابر بن عبد الله في المستدرك (٣٨/٣)، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه"، وعلّق الذهبي على الحديث في تلخيص المستدرك (٣٨/٣)، فقال: "القاسم واه" يعني القاسم بن أبي شيبة. وأورد الهيثمي الحديث في مجمع الزوائد (١٢٤/٩) من طريق ابن عباس رضي الله عنهما قال: بعث رسول الله ρ إلى خيبر، أحسبه قال أبا بكر، فرجع منهزماً ومن معه، فلما كان من الغد بعث عمر، فرجع منهزماً يجبن أصحابه ويجبنه أصحابه، فقال رسول الله ρ : (لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله، لا يرجع حتى يفتح الله عليه، فثار الناس فقال: أين علي؟ فإذا هو يشتكي عينيه، فتفل في عينيه، ثم دفع إليه الراية فهزها ففتح الله عليه). قال الهيثمي: "رواه الطبراني، وفيه حكيم بن جبير وهو متروك ليس بشيء".

بل لا يوجد في رواية واحدة صحيحة إرسال الرسول ρ عمرَ ابنَ الخطاب أو غيره من الصحابة لقتال أهل خيبر، قبل إرسال علي τ .

وما رواه ابن إسحاق من حديث سلمة بن الأكوع قال: (بعث رسول الله ρ أبا بكر الصديق τ برايته – وكانت بيضاء فيما قال ابن هشام– إلى بعض حصون خيبر، فقاتل، فرجع ولم يك فتح وقد جهد، ثمّ بعث الغد عمر بن الخطاب، فقاتل، ثمّ رجع ولم يك فتح وقد جهد، فقال رسول الله ρ : لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله، يفتح الله عليه، ليس بفرار، ... الحديث)(١١).

فهذه الرواية ضعيفة جداً بسبب بريدة بن سفيان بن فروة الأسلمي المدني، الذي حكم عليه العلماء بالضعف، واتهموه بالرفض(١٢) .

المطلب الثالث: فئة المنتسبين إلى العلوم المختلفة غير علم الشريعة: لا يقتصر التعامل مع الأحاديث الشريفة على فئة المختصين بعلوم الشريعة، بل يشمل غيرهم ممن تقوم دراساته وأعماله العلمية على السنة المشرفة، أو يكون لعلمه المختص فيه علاقة بالسنّة النّبويّة، نحو التربية الإسلامية، والاقتصاد الإسلامي، والصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي، ونحو التاريخ الإسلامي، واللغة العربية، وغير ذلك من فنون العلم والمعرفة، التي تنوعت في وقتنا الحاضر، وتعددت فروعها ومسمياتها. ويقع من هذه الفئة من أهل العلم الاستشهاد بالأحاديث الواهية والاستدلال بها على بعض القضايا العلمية، أو بعض المسائل المعرفية، وتحصل الإساءة للدين ولرسول الله ρ بذلك.

ويمكن تقسيم من يستشهد بالأحاديث الواهية من هذه الفئة إلى قسمين:

القسم الأول: قسم يستدل بالأحاديث الضعيفة؛ جهلاً منه بعلوم الحديث وقواعده، وعدم معرفته بمصادر الحديث الصّحيحة المعتمدة، أو يكون استشهاده بسبب عدم التفريق بين المصادر الصحيحة وغير الصحيحة، والاعتماد على مصادر ليست مأمونة عند العلماء.

والقسم الثاني: قسم يعلم ضعف هذه الأحاديث ولكن يرويها تحاملاً على السنّة، أو طعناً في حملتها، وإساءة لمن اشتهر بروايتها.

وهذه الفئة بقسميها تقع منها الإساءة للسنّة ولنبي الله صلى الله عليه وسلم بصورة بالغة مؤثّرة، لأن العدد الكبير منها يعمل في الجامعات وفي معاهد العلم، ويطرح أفكاره على طلبة العلم، الذين يتأثرون بما يُطْرح عليهم ويؤثرون بعد ذلك في أفراد المجتمع، الذين تُطْبع في أذهانهم تبعاً لذلك صورة مشوهة عن السنة، ويصبح لديهم الاستعداد لتقبل الشبهات والافتراءات التي يطلقها بعضهم حول السنّة وعلوم الحديث.

---

(١١) ابن هشام، السيرة النبوية، م٣، ص٤٦٥.

(١٢) قال البخاري في التاريخ الكبير (١٤١/٢): "فيه نظر"، وقال النسائي: "ليس بالقوي في الحديث"، وقال الجوزجاني: "رديء المذهب جداً، غير مقنع، مغموص عليه في دينه"، وقال الدارقطني: "متروك"، وسئل أحمد عن حديثه فقال: "بلية". (ابن حجر، تهذيب التهذيب،٣٧٩/١). وقال أبو داود: "كان يتكلم في عثمان، لم يكن بذاك". (الخزرجي، الخلاصة،م١، ص١٢٢). وقال ابن عدي في الكامل (٦١/٢): "ليس له كبير رواية، وعامة حديثه يرويه ابن إسحاق، ولم أر له شيئا منكراً جداً ". وقال ابن حجر في التقريب (ص١٢١): "ليس بالقوي وفيه رفض".

المطلب الرابع: فئة المختصين بعلوم الشريعة: من المؤسف جداً أن نجد الاستشهاد بالأحاديث الواهية والروايات الضعيفة يقع من بعض أساتذة الكليات والمعاهد الشرعيّة، ويصدر عن بعض أئمة المساجد والخطباء والوعاظ. وربما كان استشهاد هذه الفئة بالأحاديث الضعيفة أسوأ من استشهاد غيرهم، وذلك لأنّ هذه الأحاديث تقع من الناس موقع القبول؛ لصدورها عن فئة يُظنّ فيها الإحاطة بعلوم الشريعة بما فيها علوم الحديث، ولأن الأصل أن يكون اعتمادها على الأحاديث الصّحيحة، وأن يكون منها التأكّد من ثبوت الحديث قبل النطق به والاستدلال بمعناه.

وممّا يؤسف له كذلك أن نجد جماعة من الخطباء والوعاظ لا زالوا يستدلون بأحاديث واهية، ويستشهدون بأحاديث تكون موضوعة أحياناً مع تنبيه أهل الحديث من المعاصرين على ضعفها أو بطلانها وبطلان نسبتها إلى رسول الله ρ . ومن هذه الأحاديث:

١- حديث فضائل رمضان: (...، وهو شهر أوله رحمة، وأوسطه مغفرة، وآخره عتق من النار)(١٣).

٢- حديث (من تزوج امرأة لعزّها لم يزده الله عز وجل إلا ذلاً، ومن تزوجها لمالها لم يزده الله إلا فقراً، ومن تزوجها لحسبها لم يزده الله إلا دناءة، ومن تزوج امرأة لم يتزوجها إلا ليغض بصره، أو ليحصن فرجه، أو يصل رحمه، بارك الله له فيها وبارك لها فيه)(١٤).

---

(١٣) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من حديث سلمان الفارسي τ مرفوعاً، ولم يجزم ابن خزيمة بصحته، حيث ترجم له بـ "باب فضائل شهر رمضان إنْ صَحَّ الخَبَر". (انظر: ابن خزيمة، الصحيح، كتاب الصيام، ح١٨٨٧، م٣، ص١٩١)؛ والحديث ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدعان، أحد رواته. وهذا الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (م٣، ص٣١١) من حديث أبي هريرة τ مرفوعاً، بلفظ (أول شهر رمضان رحمة، وأوسطه مغفرة، وآخره عتق من النّار)، وفيه مسلمة بن الصّلت: قال أبو حاتم: "شيخ بصري متروك"، وقال ابن عدي: "ليس بالمعروف"، وقال الأزدي: "ضعيف الحديث ليس بحجة". وذكره ابن حبان في الثقات (ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ترجمة ١٢٢٨، م٨، ص٢٦٩؛ وابن عدي، الكامل، م٣، ص٣١١؛ وابن حبان، الثقات، م٩، ص١٨٠؛ وابن حجر، لسان الميزان، ترجمة ١٣٥، م٦، ص٣٣). ورواية ابن عدي هذه رواية ضعيفة كذلك، بسبب ضعف مسلمة بن الصّلت، الذي لا ينفعه مع الأقوال المذكورة ذكر ابن حبان له في الثقات.

(١٤) رواه الطبراني في الأوسط وفي معجم الشاميين، قال: حدثنا إبراهيم – يعني ابن محمد بن عرق الحمصي – قال حدثنا عمرو بن عثمان الحمصي، قال حدثنا عبد السلام بن عبد القدوس، عن إبراهيم ابن أبي عبلة، قال سمعت أنس بن مالك يقول: سمعت النبي ρ ... الحديث. وقال: "لم يرو هذا الحديث عن إبراهيم إلا عبد السلام". ورواه أبو نعيم في الحلية من طريق شيخه الطبراني بالسند ذاته، وقال:"غريب من حديث إبراهيم، تفرد به ابن عبد القدّوس". (الطبراني، المعجم الأوسط، ح٢٣٦٣، م٣، ص١٧٨، ومعجم الشّاميين، ح١١، م١، ص٢٩؛ وأبو نعيم، حلية الأولياء، م٥، ص٢٤٥) والحديث أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٥٤/٤) وقال: "رواه الطبراني في الأوسط وفيه عبدالسلام بن عبدالقدوس بن حبيب وهو ضعيف". وترجم الذهبي لعبد السلام هذا في ميزان الاعتدال (ترجمة٥٠٥٩، ٣٥٠/٤)، ونقل أقوال العلماء الدالة على ضعفه، ومنها تضعيف أبي حاتم له، وقول أبي داود: "ليس بشيء". وقال العقيلي في الضعفاء (ترجمة ١٠٣١، ٦٧/٣): "لا يتابع على شيء من حديثه، وليس ممن يقيم الحديث". وترجم له ابن حبان في المجروحين (ترجمة٧٦٤، ١٥٠/٢) وقال: "يروي عن هشام بن عروة وابن أبي عبلة الأشياء الموضوعة، لا يحل الاحتجاج به بحال". وقال ابن عدي في الكامل (٣٣٠/٥): "وعامة ما يرويه غير محفوظ".

وهذا الحديث منكر؛ لضعف عبد السلام بن عبد القدوس بن حبيب الكلاعي الشامي، وتفرده برواية الحديث.

وهذه الفئة قياساً بغيرها قليلة الاستشهاد بالأحاديث الضعيفة، ومع ذلك لا تُعْذر بهذا الاستشهاد، لكونها من علماء الشريعة، ولأنّها من أهل المعرفة بالحديث وعلومه. ولكن المطّلع على بواطن الأمور ربما عذر بعضهم بوقوع ذلك منه، لأنّ فنَّ تخريج الأحاديث والحكم عليها لم يكن يُدرَّس في كليات الشريعة، ولم يكن معتنى به إلى وقت قريب، والمساق الذي يخدمه في بعض الجامعات، يعدّ من المساقات الجديدة في الدّراسات الشرعية، بل إنّ بعض الكليات والمعاهد الشرعية لا تدرس هذا المساق بتاتا، وبعضها يجعله مساقاً من المساقات الاختيارية، التي لا يُقْبِل على دراستها إلا القلة القليلة من الطلبة.

المطلب الخامس: فئة الإعلاميين من الدّعاة: وهذه الفئة خصّصت لها مطلباً مستقلاً لكونها فئة جديدة، اتخذت من وسائل الإعلام المختلفة – وبخاصة القنوات الفضائية والإذاعة– منبراً للدعوة، وأخص منهم من ينتسب لأهل السنّة، وأمّا من ينتسب إلى فرقة أخرى، فهو يلحق بفرقته وطائفته.

وهؤلاء الدعاة من جهة دراستهم وتخصّصهم يقسمون إلى قسمين:

القسم الأول: من كانت دراسته دراسة شرعية، وتخصّصه في الشريعة أو في أحد فروعها، واتخذ من وسائل الإعلام منبراً للدعوة إلى الله، ونشر مبادئ الإسلام وتعاليمه.

القسم الثاني: من كانت دراسته دراسة غير شرعية، ولكنّه اجتهد في الدّعوة إلى الله باستخدام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، وكان مصدر علمه الشرعي قراءة الكتب والتتلمذ على يدي بعض المشايخ، والاحتكاك أو التعامل مع العلماء من أهل الشريعة.

والدّعاة من القسمين يقع منهم الاستشهاد بالأحاديث الضعيفة، وإن كانت نسبة استشهاد القسم الثاني أكبر منها لدى القسم الأول. ويستثنى من القسمين الدّعاة الذين لهم عناية بالأحاديث الشريفة، ولديهم ملكة التمييز بين المقبول والمردود من الروايات.

المطلب السادس: الكتاب والمفكرون والصحفيون: أكثر الكتاب والمفكّرين والصّحفيين بضاعته في الحديث سقيمة، ومعرفته بعلوم الحديث تكاد تكون معدومة، ولهذا يكون منه الاستشهاد بالأحاديث الواهية، والاستدلال بالروايات الضعيفة. وقد عجبت من أحدهم حينما كتب مقالاً في جريدة أسبوعية، وجعل حديث (تؤلف ولا تؤلفان)[١٥]. آية كريمة. وفي حدود علمي أنّ هذا الحديث لا أصل له، وإن كان يشتهر على الألسنة.

---

(١٥) بحثت عن هذا الحديث فلم أجد له أصلاً في حدود ما اطلعت عليه، وهو حديث يتناقله بعض الناس ويشتهر على ألسنتهم في وقتنا الحاضر.

وإذا كان من غير المقبول ومن الأمور المستهجنة أن يستشهد المفكر أو المثقّف بحديث موضوع أو حديث لا أصل له، فالأمر يزداد غرابة وعجباً أن يصير هذا الحديث آية من آيات الكتاب العزيز.

ويستثنى من هذه الفئة من كان لديه ثقافة الحديث وعلومه، وكان عنده علم بأصول التعامل مع الأحاديث وتمييز مقبولها من مردودها، واعتماد الأصول من مصادرها.

المطلب السابع: العامّة من النّاس، ومن ينتسب إلى بعض الجماعات من أهل السنّة: معلوم أنّ بعض الأحاديث اشتهرت على ألسنة العامّة من الناس، وهذه الشهرة تُعَدُّ شهرة غير اصطلاحية، وقد وُجِدت في كل عصر من العصور ولم تقتصر على عصر معين أو زمن محدّد. والأحاديث المشتهرة على الألسنة تشمل أصناف الحديث كلّها، فمنها المقبول من صحيح وحسن، ومنها المردود بأنواعه، ومن الأحاديث الواهية التي يتناقلها العامّة:

١- حديث (إكرام الميت دفنه)[١٦].

٢- حديث (علموا أبناءكم السباحة والرماية وركوب الخيل)[١٧].

٣- حديث (اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً)[١٨].

ونجد عند المتصوّفة الاستشهاد بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، ونلمس عندهم رفع قدر النّبي ρ بأحاديث باطلة، لا تجوز أن تكون في حقّ بشر، ومن أمثلة ذلك: حديث (لمّا اقترف آدم الخطيئة قال: يا ربّ أسألك بحقّ محمّد لما غفرت لي، فقال الله: يا آدم! وكيف عرفتَ محمّداً ولم أخلقه؟ قال: يا ربّ لأنّك لمّا خلقتني بيدك، ونفختَ فيَّ من روحك، رفعتُ رأسي فرأيتُ على قوائمِ العرشِ مكتوباً لا إله إلاّ اللهُ محمّدٌ رسولُ اللهِ، فعلمتُ أنّكَ لم تضفْ إلى اسمِكَ إلاّ أحبَّ الخلقِ إليْكَ. فقال الله: صدقتَ يا آدم، إنّه لأحبُّ الخلق إليَّ، ادعني بحقّه فقد غفرت لكَ، ولولا محمّدٌ ما خلقتكَ)[١٩].

---

(١٦) أورده العجلوني في كشف الخفاء(ح٥٠٤، م١، ص١٩١)، ولم يبيّن له أصلاً، ونقل قول السخاوي في المقاصد الحسنة: "لم أقف عليه مرفوعاً". وذكر تخريج ابن أبي الدنيا لقول قريب منه؛ وهو قول أيوب السختياني: "كان يقال من كرامة الميت على أهله تعجيله إلى حفرته".

(١٧) ذكر الذهبي في ترجمة سليم بن عمرو الأنصاري أنّ هذا الخبر باطل، وأنّ سليماً هذا ليس بمعروف. (ميزان الاعتدال، ترجمة٣٥٤٢، م٣، ص٣٢٤).

(١٨) موضوع. ذكره الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٦٣/١. وقال: "لا أصل له مرفوع وإن اشتهر على الألسنة في الأزمنة المتأخرة".

(١٩) رواه الحاكم من حديث عمر τ ، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد". ولكنّ الذّهبي لم يقر الحاكم على قوله هذا وحكم على الحديث بالوضع. =

= وهذا الحديث رواه الطّبراني في معجمه الأوسط وقال: "لم يرو هذا الحديث عن زيد بن أسلم إلا ابنه عبد الرحمن، ولا عن ابنه إلا عبد الله بن إسماعيل المدني، ولا يروى عن عمر إلا بهذا الإسناد". ورواه كذلك في المعجم الصغير، وقال:" لا يروى عن عمر إلا بهذا الإسناد تفرد به أحمد بن سعيد".

وهذا الحديث إنْ لم يكن موضوعاً فإنّه يعدُّ حديثاً منكراً كما هو مفصَّل في تخريجه.

والحديث المذكور – كما هو واضح– فيه التعظيم لرسول الله ρ ، بصورة تخرجه عن حدود بشريّته، وتتجاوز الصّفة التي خلق الله تعالى الأنبياء عليها، ولو صحّ الحديث أو الأثر، لما احتاج الأمر إلى خلق آدم υ ، ولما احتاج وجوده ρ إلى أن ينتقل في الأصلاب، ولكان خلقه ρ ابتداءً من غير حاجة إلى وسائط، وإذا كان خلق آدم عليه السلام من أجل محمّد ρ ، فما الحاجة لوجود باقي ذريته!؟ وإذا كان وجود ذُرّيّة آدم لا حاجة له، فما الحاجة لوجود الرّسالة التي ميّزت رسول الله ρ وميّزت سائر المرسلين عليهم السلام!؟

إنّ فساد المعنى في الحديث بادٍ، ولا يمكن أن يصدر عن رسول الله ρ ، الذي أكّد على بشريته ورسالته، وبيّن أنّ الله تعالى اصطفاه من السلالات النّقيّة الطّاهرة من البشر، وأنّه يرجع في النّسب إلى إبراهيم عليه السلام فقال: (إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَعِيلَ، وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ)[٢٠].

ومن الأحاديث الواهية التي يستشهد بها المتصوّفة حديث: (لولاك ما خلقت الأفلاك)[٢١]. وهذا الحديث موضوع كما نصّ على ذلك أهل العلم .

(انظر: الحاكم، المستدرك، كتاب التاريخ، باب استغفار آدم υ بحق محمّد ρ ، ج٢، ص٦١٥؛ والذّهبي، تلخيص المستدرك، ج٢، ص٦١٥؛ والطّبراني، المعجم الأوسط، ح ٦٥٠٢، ج٦ ، ص٣١٣، والمعجم الصغير، ح٩٩٢، ج٢، ص١٨٢).

وفي إسناد الحديث المذكور عبد الله بن مسلم الفهري. قال الذهبي في الميزان (٥٠٤/٢): "رَوَى عن إسماعيل بن مسلمة بن قعنب، عن عبد الرّحمن بن زيد بن أسلم خبراً باطلاً"، وذكر حديث عمر هذا، وقال في تلخيص المستدرك (٦١٥/٢): "رواه عبد الله بن مسلم الفهري، ولا أدري من ذا عن إسماعيل بن مسلمة عنه". وقال ابن حجر في اللسان (٤٤١/٣): "لا أستبعد أن يكون هو الذي قبله، فإنّه من طبقته"، والذي قبله هو عبد الله بن مُسَلَّم بن رُشَيْد "متهم بالوضع"، وضع الحديث على الليث بن سعد، ومالك بن أنس، وعبد الله بن لهيعة.

وفي إسناده كذلك، عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم المدني، "ضعيف"، ضعّفه ابن معين، وأحمد، وابن المديني، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وابن سعد. وقال الساجي: "وهو منكر الحديث"، وقال ابن حبان: "كان يقلب الأخبار وهو لا يعلم، حتى كثر ذلك في روايته؛ من رفع المراسيل، وإسناد الموقوف، فاستحق الترك"، وقال ابن عدي: "له أحاديث حسان، وهو ممن احتمله الناس وصدقه بعضهم وهو ممن يكتب حديثه"، وقال الطحاوي: "حديثه عند أهل العلم بالحديث في النهاية من الضعف"، وقال الحاكم، وأبو نعيم: "روى عن أبيه أحاديث موضوعة، وقال ابن الجوزي: "أجمعوا على ضعفه". (انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ترجمة ٣٦١، م٦، ص١٦١).

ولهذا لا ينفع هذا الراوي قول ابن عدي فيه: "له أحاديث حسان، وهو ممن احتمله الناس"، وما تقدّم من قول الطّبراني يدل على التفرّد الواقع في الحديث، وهو تفرد وقع من راو مجهول، لم يُتَّفَق على اسمه في الرواية، ومع هذا التفرّد يوجد في سند الحديث عبد الرّحمن بن زيد بن أسلم "راو ضعيف"، ومعلوم أنّ الحديث الذي يتفرّد به الضّعيف أو المجهول، يحكم عليه بالنّكارة، وعليه فإنّ قول الذهبي الذي قال فيه إنّ الحديث "موضوع" ليس ببعيد عن الصّواب.

(٢٠) مسلم، الجامع الصّحيح، كتاب الفضائل، باب فضل نسب النبي وتسليم الحجر عليه، ج١٥، ص٤١.

(٢١) قال الصّغاني: "موضوع ". انظر: الهروي، المصنوع في معرفة الموضوع، ح ٢٥٥، ص ١١٦؛ والشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ح١٨، ص٣٢٦.

والأفلاك جمع فَلَك، والفَلَكُ: مدار النّجوم[٢٢]، والمراد هنا النّجوم ذاتها، ولعلّ مقصود قائل هذا القول هو الكون كلّه، حيث يرد على ألسنة العامّة مثل هذه العبارات التي يطلقونها على المعنى المذكور.

والمعنى الوارد في هذا الحديث معنى فاسد، حيث لا يصحّ أنّ يقال إنّ الله تعالى خلق الكون من أجل محمّد ρ ، وذلك لأنّ الله تعالى خلق الخلق وأوجد الكون لحكم كثيرة لا يحيط بها إلاّ هو سبحانه، ومنها التدليل على وجوده وقدرته وكمال إرادته، وتحقيق صفاته جميعاً، وابتلاء خلقه، إلى غير ذلك ممّا وضّحه ربنا في كتابه وعلى لسان نبيّه ρ.

ومن الفئات التي تستشهد بالأحاديث الواهية، جماعة الدعوة والتبليغ، والكثير من أتباعها من عامةّ الناس، الذين يتّخذون من الأحاديث الضعيفة مادة للدعوة، والوعظ، والترغيب في العبادات والأعمال الصّالحة، ومن يستمع إلى من يتحدث منهم يجد الأحاديث الواهية تجري على لسانه، دون علم منه، ودون قصد الإساءة إلى الدين أو إلى رسول رب العالمين عليه الصلاة وأتمّ التسليم.

المبحث الثّاني

أسباب الاستدلال بالأحاديث الواهية والاعتماد عليها

هناك مجموعة أسباب تدعو إلى الاستدلال أو الاستشهاد بالأحاديث الواهية، وبعض هذه الأسباب قديم حديث، وبعضها جديد لم يكن قائماً في العصور الماضية. ويتناول هذا المبحث أهم هذه الأسباب، التي تدعو جماعات من النّاس إلى اعتماد الروايات الواهية في كتاباتهم وفي كلامهم، وتدفعهم إلى تبني ما فيها، وبناء اعتقاداتهم عليها، ومن هذه الأسباب، الآتي:

أولاً: الجّهل بالسنّة وعلومها: الجهل بالسنّة وعلومها يدفع بعض الناس إلى رواية الأحاديث دون تمييز لها، ويجعلهم يحفظون أحاديث ضعيفة وموضوعة؛ إعجاباً منهم بمعناها، أو ميلاً لها لموافقتها هوى في أنفسهم أو تأييداً لأفكارهم وفلسفاتهم. وقد حدّثني أحد الأخوة من أهل العلم أنّه دخل أحد المساجد لأداء صلاة المغرب، فسمع رجلاً يقرأ من كتاب كان بين يديه، ويحدّث الناس بأحاديث غريبة؛ ليس فيها نور النّبوّة، فلمّا سلّم توجّه إلى الرّجل، ووقف بجانبه، وسأله عن الكتاب الذي يقرأ منه، ولمّا أُخْبِرَ هاله ما سمع، حيث وجده يقرأ من كتاب اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي. فسأل صديقنا هذا الرجل عن موضوع الكتاب ومحتواه، واستفسر منه عن معنى الحديث الموضوع، فأجاب بأنّه لا يعلم عن هذه المسائل شيئاً، وبيّن أنّه كان يظنّ أنّ هذا الكتاب من كتب الحديث المعتمدة.

ونسمع كثيراً من عامّة النّاس في مجالسهم وفي لقاءاتهم، ذكر الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة، أو ذكر حِكَمٍ وأمثال سائرة بين الناس ثمّ نسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلّم، جهلاً من قائلها بذلك، وعدم قدرته على التفريق بين الأحاديث الصّحيحة، والحكم والأمثال التي يطلقها النّاس. وربّما استهوى المعنى بعض الناس، فجعل مثل هذه الأحاديث تنتشر بين العامّة انتشار النار في الهشيم.

---

(٢٢) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٦٦، مادة فَلَك.

ثانياً: التّحامل على الإسلام ومحاولة تشويهه: ظاهرة التحامل على الإسلام رافقت الإسلام عبر تاريخه الطويل، وقد أدّى هذا التحامل إلى الوضع في الحديث، والكذب والافتراء على رسول الله ρ . وفي أيامنا هذه اتخذ المعادون للإسلام والمتحاملون على تشريعاته سبلاً عدّدة للطعن في السنّة والتشويش عليها، ومنها اعتماد أحاديث ضعيفة وروايات واهية، من أجل زعزعة الثقة بتعاليم الإسلام، والنفور من مبادئه، وعدم الأخذ بالسنّة التي تعدّ المصدر الثاني من مصادر التشريع، والتي جاءت موضّحة ومبيّنة ومفصّلة لما ورد في كتاب الله تعالى، بالإضافة إلى كونها مشرّعة لأحكام لم ترد في الكتاب العزيز. ومن صور التحامل على الإسلام، ما نراه من بعض المثقفين والمفكرين في متابعتهم المستشرقين في كلامهم، ونشر شبهاتهم، دون اختبار لما يصدر عنهم، ودون بحث عن صحة أقوالهم، والتسليم بما ينقلونه من أحاديث ضعيفة، وما يتلقفونه من كتب غير معتمدة.

ثالثاً: عدم التمييز بين مصادر الحديث المقبول ومصادر الحديث المردود: قام العلماء من سلف هذه الأمة – رحمهم الله تعالى ورضي عنهم– بواجبهم اتجاه السّنة، فصنّفوا الكتب في الأحاديث المقبولة، وصنّفوا بالمقابل في الأحاديث الضّعيفة والموضوعة، بل إنّ بعضهم حرص على حفظ الأحاديث الضعيفة والموضوعة، حتّى لا يغتر بها المسلمون فيقوموا بروايتها، ويعمدوا إلى الاستشهاد بها واعتمادها. وقد نقل عن الإمام أحمد رحمه الله أنّه حَفَّظَ ابنه عبد الله خمسة عشر ألف حديث عن ظهر قلب، ثمّ قال له: "لَمْ يقل النّبي صلّى الله عليه شيئاً من هذا"، فقال عبد الله: "وَلِمَ أذهبت أيامي في حفظ الكذب!؟"، فقال أحمد: "لتعلم الصّحيح، فمن الآن احفظ الصّحيح"(٢٣).

وإذا كان العلماء السابقون قد خدموا السنّة في عصرهم، فإنّ العلماء المعاصرين قد قصروا في خدمتها، في خدمة هذه الأمّة بالكشف عن مصنّفات الأحاديث الضعيفة المردودة، فأخطأ بعض الناس في عدم التمييز بين المصنّفات، وخلطوا في نقل الأحاديث؛ فرووا المقبول والمردود، وربما كان عمدتهم أحياناً الكتب المصنّفة في الأحاديث الواهية، جهلاً منهم بما حوته هذه الكتب، وعدم إدراكهم بما يترتب على نقل الأحاديث المردودة من إساءة للإسلام وشريعته. ولهذا نجد بعض من يستشهد بالأحاديث الواهية ويقوم ببثّها بين النّاس ونشرها على الملأ، لا يفعل ذلك عن علم وسوء قصد، وإنّما يفعل ذلك جهلاً منه بمصادر الأحاديث المقبولة وعدم تمييزها عن مصادر الأحاديث المردودة.

رابعاً: الاعتماد على كتب الأحاديث الواهية: بعض الكتاب، وبعض من تتلمذ على يد المستشرقين، يترك كتب الأحاديث الصّحيحة، ويلجأ لرواية الأحاديث والاستشهاد بها من كتب الأحاديث الواهية، التي لا قيمة لها في ميزان أهل الحديث. وقصدهم في ذلك الطعن في مكانة السّنة وتشويهها، وتنفير النّاس منها، لتتوجه سهامهم بعد ذلك إلى كتاب الله تعالى، بقصد تحريف معانيه، وتعطيله عن وظيفته.

وكان السباعي رحمه الله قد بيّن أثناء نقاشه لأبي ريّة أنّه اعتمد كتباً غير موثوقة فقال: "ونحن نتحدّاه أن يثبت هذا الخبر من كتاب علمي محترم، إلا أن يكون من تلك الكتب الأدبيّة التي تروي

---

(٢٣) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذّهب، م٢، ص٢٠٣.

السَّاقط من الأخبار، أو تلك الكتب الشيعيَّة التي عرفت ببغض أبي هريرة والافتراء عليه، وليس لهذه الكتب قيمة علميَّة عند من يشمّ رائحة العلم"[٢٤]. وذكر عدداً كبيراً من هذه الكتب، منها: حياة الحيوان للدميري، وكتابا البيان والتبيين والحيوان للجاحظ، ومعجم الأدباء لياقوت، وخزانة الأدب للبغدادي، وخاص الخواص وثمار القلوب للثعالبي، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد [٢٥].

خامساً: الاعتماد على أحاديث الرواة الضعفاء والمتهمين: بعض من يريد الإساءة للإسلام، ويتحامل عليه، يترك الأحاديث الصّحيحة التي رواها الثّقات المعدّلون، ويبحث عن أحاديث الرواة الضعفاء المجروحين، وذلك لأنّ أحاديث هذا النوع من الرّواة يسيء إلى الإسلام ولا يحسن إليه، ويضر بشرع الله ولا يقدّم النّصح له. والمغرضون من الناس الذين ينقبون عن ثغرة يلجون منها إلى السنّة والطعن فيها؛ يجدون في أحاديث هؤلاء الرواة ضالتهم، ويطلقون من خلالها شبهاتهم وسمومهم.

ومن الرواة الذين يعتمدهم المغرضون والمبتدعة، ومن يسعى للتشكيك بالسنّة:

١- **ابن أبي الحديد:** أبو المعالي قاسم بن هبة الله بن محمد بن محمد بن حسين المدائني الأصولي الأديب، والكاتب البليغ، من أعيان المعتزلة، برع في الإنشاء والأدب، وخدم في الدواوين السلطانية، وكان صاحب حظوة عند الوزير ابن العلقمي. له كتب عدّة منها: شرح نهج البلاغة، ونظم فصيح ثعلب، والعبقري الحسان في الأدب. توفي سنة ست وخمسين وستمائة للهجرة[٢٦].

٢- **الإسكافي:** أبو علي محمد بن أبي بكر همّام بن سهيل بن البغدادي، الكاتب الإسكافي، من علماء الشيعة، له كتاب التمحيص. توفي سنة ست وثلاثين وثلاثمائة[٢٧].

٣- **النّظّام:** إبراهيم بن سيّار بن هانئ البصري المعروف بالنَّظام، تلميذ الجاحظ المعتزلي، وابن أخت أبي الهذيل العلاّف شيخ المعتزلة. طالع كتب الفلاسفة، وخلط كلامهم بكلام المعتزلة، وصار رأساً في المعتزلة، وإليه تنسب الطائفة النظاميّة [٢٨].

قال ابن حجر: "من رؤوس المعتزلة، متهم بالزندقة، وكان شاعراً أديباً بليغاً، وله كتب كثيرة في الاعتزال والفلسفة ذكرها ابن النّديم"[٢٩].

٤- **الواقدي:** محمد بن عمر الواقدي الأسلمي مولاهم المدني القاضي "متروك الحديث"، وعرف بالتلفيق في رواية الحديث[٣٠]. قال البخاري: "متروك"[٣١]، وضعّفه ابن معين فقال: "ليس بشيء"[٣٢]، وقال

---

(٢٤) السباعي، السنّة ومكانتها في التشريع، ص٣٣٢.

(٢٥) المرجع السابق، ص٣٦٠-٣٦١.

(٢٦) الذّهبي، سير أعلام النبلاء، م٢٣، ص٣٧٢؛ والزركلي، الأعلام.

(٢٧) موقع كلية علوم الحديث الإلكترونيّة، وهو مو قع من مواقع الشيعة.

(٢٨) الصّفدي، الوافي بالوفيات، م٦، ص١٤-١٥.

(٢٩) ابن حجر، لسان الميزان، م١، ص٩٥.

(٣٠) يطلق بعض العلماء على التلفيق في رواية الحديث اصطلاح (جمع المفترق)، ومعناه أن يروي الرّاوي حديثاً سمعه من شيخين أو أكثر، ويكون عند كلٍّ ما ليس عند الآخر، فيأتي الرّاوي ويجمع بين الألفاظ من الرّوايات المتعدّدة، ويسوق الحديث مساقاً واحداً. (الشمالي، ياسر، جمع المفترق من الحديث وأثره في الرواية والرّواة، ص٧).

(٣١) المزي، تهذيب الكمال، م٢٦، ص١٨٥.

مرة: "ليس بثقة"(٣٣)، وقال مرّة ثالثة: "كان يقلب أحاديث يونس يصيّرها عن معمر، ليس بثقة"(٣٤)، وقال مسلم: "متروك الحديث"، وقال النسائي: "ليس بثقة"(٣٥)، وقال أيضاً: "متروك الحديث"(٣٦)، وقال مرّة: "الكذّابون المعرفون بالكذب على رسول الله ρ أربعة: الواقدي بالمدينة ..." (٣٧)، وقال أحمد: "كذّاب، يقلب الأحاديث، يلقي حديث ابن أخي الزهري على معمر ونحو ذا"(٣٨)، وقال الشافعي فيما أسنده البيهقي عنه: "كتب الواقدي كلّها كذب"(٣٩). وثقه جماعة، منهم: يزيد بن هارون، ومصعب بن عبد الله، وأبو عبيد، والصّاغاني، والحربي وغيرهم(٤٠)، ولكن توثيق هؤلاء لا يقوى على نفي الضّعف عنه، ولا يصمد أمام كلام أئمّة الجرح والتعديل.

وقد قرر الذّهبي أنَّ الواقدي "ضعيف" يُحتاج إليه في الغزوات والتاريخ، وانَّه لا يتهمه بالوضع، ثمّ بيّن أنّ حكمه عليه هو "ضعيف يكتب حديثه"، وأنّ الإجماع في عصره قد انعقد على أنّ الواقدي ليس بحجة، وأنّ حديثه في عداد الواهي(٤١).

وكان الذهبي قد ألمح إلى رأيه في قول من ضعّفه وقول من قوّاه، فقال: "وقول من أهدره فيه مجازفة من بعض الوجوه، كما أنّه لا عبرة بتوثيق من وثقه(٤٢).

ووردت أقوال تخصّ تلفيقه الأحاديث، منها قول أحمد: "ليس أُنْكِرُ عليه إلا جمعه الأسانيد، ومجيئه بمتن واحد على سياقة واحدة، عن جماعة ربما اختلفوا(٤٣)، وقول ابن رجب: "وكان الجمع بين الشيوخ يُنْكَر على الواقدي وغيره ممّن لا يضبط هذا"(٤٤).

سادساً: تأييد المذهب أو الفكر أو الاتجاه: يجد الدّارس أنّ بعض الطّوائف ممّن تنتسب إلى الإسلام، أو ممّن تحمل فكراً منحرفاً عن الشريعة السويّة، تقوم دعوتها على أحاديث ضعيفة وموضوعة، ويجد بضاعتها من السنّة الصحيحة قليلة، ويلمس لديها الجرأة على الله تعالى وعلى رسوله ρ ، بل إنّ بعضهم يحرف الكلم عن مواضعه، ويتمثل قول من قال من جهلة الناس الذي كان يكذب في الحديث: "نحن نكذب له لا نكذب عليه".

---

(٣٢) ابن معين، التاريخ، م٢، ص٥٣٢.

(٣٣) ابن عدي، الكامل، م٦، ص٢٤١؛ والمزّي، تهذيب الكمال، م٢٦، ص١٨٦.

(٣٤) ابن عدي، المصدر السابق.

(٣٥) المزي، تهذيب الكمال، م٢٦، ص١٨٨.

(٣٦) ابن عدي، الكامل، م٦، ص٢٤١.

(٣٧) ابن حجر، تهذيب التهذيب، م٩، ص٣٢٥.

(٣٨) الذّهبي، ميزان الاعتدال، م٣، ص٦٦٣.

(٣٩) ابن حجر، التهذيب، م٩، ص٣٢٥.

(٤٠) الذّهبي، سير أعلام النّبلاء، م٩، ص٤٦١-٤٦٩.

(٤١) المرجع السابق، ص٤٩٦.

(٤٢) المرجع السابق.

(٤٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، م٣، ص٢٢٥؛ وابن سيّد النّاس، عيون الثر، م١، ص٢٦.

(٤٤) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، م٢، ص٦٧٦.

والمتابع لأحوال من يستشهد بالأحاديث في عصرنا، يجد فريقاً من الناس يجترئ على السنّة جرأة كبيرة، ولا يراعي مكانتها وحرمتها وخطورة الدسّ فيها، وسبب ذلك أنّهم ينطلقون في التعامل مع الأحاديث الشريفة من الهوى الذي تحمله صدورهم، ومن الزيف المستقر في أفكارهم ومعتقداتهم. ونجد من هؤلاء جرأة غريبة عجيبة، حينما يروي أحدهم الحديث الضعيف أو الموضوع، وينسبه إلى كتب السنّة الأصول أو كتب السنّة المعتمدة كالصّحيحين، ومسند أحمد وغيرها من الكتب المصنّفة في الحديث.

ومن أمثلة ذلك حديث (خيار الأمراء الذين يقفون على أبواب العلماء، وشرار العلماء الذين يقفون على أبواب الأمراء)[٤٥]، الذي استشهد به أحد المعاصرين، ونسبه إلى أبي داود في سننه. والحديث لم يروه أبو داود، ولا يوجد في واحد من الكتب الستة، ولا في غيرها من الكتب المعتمدة.

سابعاً: الميل إلى الأحاديث المشتملة على قصص: بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة تشتمل على قصص، وهذه القصص تستهوي المتحدّثين فتجعلهم يميلون إلى روايتها مع ضعفها، وذلك لمعرفتهم أنّ النّفوس مجبولة على حب القصة، فيأخذ بهذه الأحاديث ويرويها ويستشهد بها، ويدع الأحاديث المقبولة في الموضوع ذاته.

ثامناً: عدم توافر العلم والخبرة بتخريج الأحاديث ومعرفة درجتها: التعامل مع الأحاديث الشريفة وتمييز مصادرها يحتاج إلى علم وخبرة ودربة، ولهذا يقع من بعض أهل العلم الخطأ، ويصدر منه الزلل عند رجوعه إلى مصادر الحديث، حيث لا يستطيع التفريق بين المصادر الأصلية وغير الأصلية، ولا يعرف ما يلزم لنقد الحديث واختيار الرواية المقبولة، وليس لديه المعرفة باصطلاحات المحدّثين، ولهذا ربما حكم على الحديث بالصّحة إذا وجد عبارة "رجاله ثقات"، أو "رجاله رجال الصّحيحين". وربما اعتمد حكم السيوطي على الأحاديث في جامعه الصغير.

المبحث الثالث

الوسائل اللازمة للحد من انتشار الأحاديث الواهية

سيتناول هذا المبحث وسائل الحدّ من الاستدلال بالأحاديث الواهية والاستشهاد بها، وبيان السبل اللازمة لإحلال الأحاديث المقبولة بين فئات الناس وأصنافهم محلّها، ومن هذه الوسائل: **أولاً: التعريف بمكانة السنّة:** للسنّة النبويّة مكانة عظيمة ومنزلة رفيعة، وقد جاء في بيان حجيّتها الكثير من الآيات الكريمة إلى جانب مجموعة من الأحاديث الشريفة، ولا أريد عرض الأدلة في بيان حجيّتها، فذلك معلوم في موضعه من كتب علوم الحديث، ولكن أريد أن أنبّه إلى أنّ السنّة في أيامنا هذه؛ لم تأخذ حظّها من المكانة العالية التي تستحقّها، ولم تلق العناية اللائقة بها، ولم يقم أهل الاختصاص بالشيء

---

(٤٥) لم أجد من روى هذا الحديث بهذا اللفظ، ووجدت الغزالي أورده في إحياء علوم الدّين، بلفظ (شرار العلماء الذين يأتون الأمراء، وخيار الأمراء الذين يأتون العلماء). (انظر: الغزالي، إحياء علوم الدين، الباب السادس: آفات العلم وبيان علامات علماء الآخرة والعلماء السوء، م١، ص٨٤).

وعلق العراقي على الحديث فقال: أخرجه ابن ماجه بالشطر الأول نحوه من حديث أبي هريرة بسند ضعيف. (انظر: العراقي، المغني عن حمل الأسفار، م١، ص٨٤).

المطلوب على أكمل وجه، فكان التقصير في عمل الدراسات حولها وحول علومها، وكان من صور التقصير عدم التنبيه إلى الأحاديث الضعيفة التي تنتشر بين الناس إلا في نطاق ضيق، ولم تلق الأحاديث الصّحيحة ما يجب لها من حفظ وتعلّم وتعليم، ولم تستخدم الوسائل العصرية بصورة كافية في نشرها وتعزيز مكانتها.

وأرجو أن لا يفهم من كلامي هذا أنّه لا يوجد جهد موجه للسنّة من قبل العلماء وطلبة العلم في الوقت الحاضر، وأرجو أن لا يعترض معترض بالقول: إنّ مئات الكتب تصنف وتؤلف سنوياً في الحديث وعلومه! نعم هناك إنتاج علمي كبير وهناك جهد في الدراسة والبحث، ولكن هذه الأعمال ليست كلّها بالأعمال المقبولة بمقياس أهل العلم، وكثير منها لا يكاد يساوي شيئاً في ميزان البحث العلمي، لأنّها أعمال مكرّرة، ولا يوجد فيها إضافات علميّة ومعرفية إلا بصورة قليلة، وهي تمثّل عبئاً على العلماء وطلبة العلم، لأنّها تثقل كاهلهم مالياً، وتستفرغ جهدهم ووقتهم، دون تحصيل فكرة جديدة أو معلومة مفيدة. ويضاف إلى ما تقدّم أنّ هذه الأعمال ليست بالأعمال الموجهة، ولا يوجد لها تخطيط ولا تنسيق، ولا يوجد عند كثير من أهل الاختصاص معرفة الأولويات، من جهة تقديم الأهم على المهم.

ومن صور التقصير أنّ السنّة لم تأخذ طريقها إلى عامّة المسلمين، ولم تنل منهم التطبيق والعمل، بل نالها من بعضهم ترديد كلام الطاعنين فيها وفي مكانتها، حيث يقولون بقول القرآنيين من ضرورة اعتماد القرآن لا غير، ولا يقبلون من الأحكام إلا ما ورد دليلها في كتاب الله، ويجادلون فيما ثبت حكمه بالسنّة من مسائل الشرع؛ فيقولون، هل ورد دليل ذلك في القرآن؟ استنكاراً ورداً لهذه الأحكام. ومن هنا تظهر ضرورة التعريف بالسنّة ومكانتها من القرآن الكريم، وتظهر الحاجة إلى إبراز أهميتها وأهمية أحكامها، والقيام بنشر ثقافتها، والتأكيد على أنّها جزء من الوحي المنزل على رسول الله محمد ρ ، ثمّ بيان أن تشريعات الإسلام بصورتها الشاملة الكاملة لا يمكن معرفتها إلّا بالنّظر في مصدري الوحي معاً الكتاب والسنّة؛ من غير فصل بينهما. ثمّ التأكيد بعد ذلك على أنّ الأحكام الثابتة في السنّة الشريفة لها قوة الأحكام في كتاب الله تعالى.

ثانياً: التعريف بعلوم الحديث والعلوم الأخرى التي تخدمه: إنّ التعريف بعلوم الحديث يعطي الثقة بهذه العلوم؛ ويبيّن دقتها، وشمولها، وكما يقولون "الحكم على الشيء فرع عن تصوّره"، وبهذا المعنى نقول إنّ حكم النّاس على السنّة من جهة تجاهلها، وعدم تطبيقها، والتشكيك فيها، أو قناعتهم بأنّه لا لزوم لها، كلّ ذلك يعود إلى جهلهم بماهيتها، وماهية العلوم التي تضبطها، وتضبط روايتها، والتي تبيّن بعد ذلك صحيحها من سقيمها.

ويمكنني القول إنّ كثيراً من النّاس ممّن يدرسون علوم الحديث في حلقات العلم أو في الدّورات المتخصّصة لعلوم الحديث يعجبون لدقة هذه العلوم وشمولها، ويفخرون بجهود العلماء التي وضعوها.

وقد وجدت من الخبرة والتجربة التي حصلتها من تدريس بعض العامة، أن تعليمهم ما يلزم من قواعد علوم الحديث، وتعريفهم بأهم مصطلحاته، كان له أثر إيجابي من جهة التمييز بين المقبول والمردود من الأحاديث، واعتماد الكتب الصّحيحة في تعلّم الأحاديث وحفظها، إلى جانب إزاحة كثير من الشبهات العالقة في الأذهان، والتي يكون مصدرها أعداء السنّة من جهة، والجهل من جهة أخرى.

وإشاعة ثقافة علوم الحديث ونشرها بين المسلمين، تؤسّس للوعي اتجاه الأحاديث التي تُرْوى، وتُعَرِّف بالقواعد اللازمة لتمييز الأحاديث المقبولة من الأحاديث الضّعيفة المردودة، أو على الأقل عدم قبول الأحاديث الغريبة على الأسماع؛ إلا بعد السؤال عنها أو الدراسة لها.

وتبسيط علوم الحديث، والتركيز على ما يلزم العامة من قواعد، أمر هام في وقتنا الحاضر، لأنّه يفيد في المجال العملي التطبيقي، ويعمل على إيجاد الطريقة السليمة في التعامل مع الأحاديث، وكيفيّة الاستفادة منها.

ثالثاً: إبراز المرجعيات العلميّة في الحديث وبيان مكانتهم: من الهام جداً إبراز المرجعيات العلمية في الحديث عن طريق التعريف بهم وبمكانتهم، وبيان جهودهم في خدمة السنّة والكشف عن دورهم في وضع قواعد علوم الحديث، والتأصيل لها، وعدم ترك ذلك للناس الذين يخوضون فيهم بعلم وبغير علم.

والتعريف بالمرجعايت الحديثيّة، يؤدي إلى اعتماد أقوالهم في بيان صحيح الحديث وضعيفه، ويعمل على الحد من انتشار الأحاديث الواهية. وفي التعريف بعلماء الحديث المشهورين المعتمدين في الصنعة، ما يعمل على تتبع آثارهم العلمية، ويرغب الناس في معرفة المزيد عن علوم الحديث التي وضعوها، والقواعد التي صاغوها، ويجعل لدى العامة الملكة المطلوبة في التعامل مع الأحاديث المقبولة وترك الأحاديث المردودة.

ويمكن الإتيان بنماذج على علو كعب أئمة الحديث من خلال كتب السؤالات، التي تظهر مدى تمكنّهم من العلم الذي يتكلمون فيه، ومدى دقة القواعد التي يتعاملون بها، ومنها: سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل، وسؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، وسؤالات البُرقاني للدارقطني، وسؤالات مسعود بن علي السِّجْزِي للحاكم النيسابوري.

وتظهر مكانة المرجعيات العلمية كذلك من خلال كتب العلل، التي جاءت مادتها العلمية بصورة سؤال وجواب، وظهر من الأجوبة التي أجاب بها أئمة الشأن، ما كان يتمتع به هؤلاء العلماء من إحاطة بالحديث وعلومه، ومن تتبع لجميع مسائله.

وهناك مواقف كثيرة؛ تبرز مكانة هؤلاء الأئمة الأعلام وعلو شأنهم بين أقرانهم بل بين شيوخهم، وتمكنّهم من علم الحديث. ومن ذلك الحوار الذي دار بين البخاري وبين شيخه قتيبة بن سعيد، حيث سأله البخاري أن يخرج له أحاديث سفيان بن عيينة، فقال قتيبة: "منذ كتبتُها ما عرضتُها على أحد، فإنِ احتسبتَ ونظرتَ فيها، وعَلَّمتَ على الخطأ منها فعلتُ، وإلّا لَمْ أحدث بها، لأني لا آمن أن يكون فيها بعضُ الخطأ، وذلك أن الزِّحامَ كان كثيراً، وكان الناسُ يُعَارِضون كُتُبَهم، فَيُصحِّحُ بعضُهم من بعض، وتركتُ كتابي كما هو"، فسُرَّ البخاري بذلك، وقال: "وُفِّقْتَ"، ثم أَخَذَ البخاري يختلف إليه كل يوم صلاة الغداة، فينظر فيه الى وقت خروجه إلى المجلس، ويُعَلِّم على الخطأ منه".

وهذه الأحاديث التي قبل البخاري النظر فيها؛ إنّما سمعها من غير طريق قتيبة، بدليل أنّ البخاري رَدّ حديثا من هذه الأحاديث، فقال قتيبة: "يا أبا عبد الله! هذا مما كتب عني أهلُ بغداد، وعليه علامة يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، فلا أَقْدِرُ أُغَيِّرُه". فقال البخاري: "إنما كتبَ أولئك عنكَ لأَنَّكَ

كُنْتَ مُجْتَازاً، وَأنا قد كتبتُ هَذا عَنْ عِدَّةٍ على ما أقولُ لكَ، كَتبتُه عن يحيى بن بُكَيْرٍ، وابنِ أَبِي مَرْيَم وكاتِبِ الليثِ، عَنِ الليثِ"، فَرَجع قتيبة عمّا كان يقول به، وَفَهِم قولَ البخاري وَخَضَع لَهُ"[٤٦].

رابعاً: التعريف بالكتب المعتمدة في الحديث: الكتب المصنّفة في الحديث ليست كلّها على درجة واحدة؛ من حيث قوة الأحاديث وثبوتها، وبعضها أصح من بعض، ومعلوم أنّ بعض المحدّثين صنّف في الأحاديث الصّحيحة كالبخاري ومسلم، وبعضهم لم يفرد كتابه في الصّحيح، ولكن يعدّ مصنَّفَه من مظان الحديث الحسن كمسند أحمد والسنن الأربعة، وبعضهم يعدّ كتابه المصنّف من مظانّ الحديث الضّعيف كمسند الفردوس للديلمي.

ولو نظرنا في واقعنا المعاصر لوجدنا أغلب المسلمين لا يستطيعون التمييز بين المصنفات الحديثيّة من حيث قوتها وصحة الأحاديث التي فيها، بل إنّ الكثير منهم ربما لا يعرف من كتب الحديث إلا صحيح البخاري وصحيح مسلم.

وأرى من الأهمية بمكان تعريف الناس بهذه الكتب، وبترتيبها حسب قوتها، حيث إنّ تمييز الكتب الخاصة بالأحاديث الصحيحة، أو تلك التي تعدّ من مظانّ الأحاديث المقبولة، يساعد في نشر الأحاديث الصّحيحة أو المقبولة، ويمنع من انتشار الأحاديث الضعيفة.

ولا بدّ من التعريف بالكتب التي جمعت الأحاديث الضعيفة والموضوعة، لتحقيق هدفين:

الأول: تنبيه الناس إلى أنّ ما في هذه الكتب من أحاديث لا يعتمد عليه ولا يستشهد به، ولا يصلح للاستدلال به في مجال الأحكام أو الحلال والحرام.

والثاني: تدريب الناس على الرجوع إلى هذه الكتب عند الشكّ بحديث من الأحاديث، والتأكد منه إن كان صحيحاً أو غير صحيح.

ومن الكتب التي تحتاج إلى إعلام وإشهار كتب الأحاديث المشتهرة على الألسنة، وتعريف الناس بمحتواها، وبيان أنّها ترصد الأحاديث التي يتناقلها الناس وتشتهر على ألسنتهم، وأنّ فيها الأحاديث بدرجاتها كلها: الصّحيح، والحسن، والضعيف بأنواعه. وإشهار مثل هذه الكتب؛ يساعد عامّة الناس في معرفة ما اشتهر على ألسنتهم من أحاديث، إنْ كانت صحيحة فيعتمدونها أو كانت ضعيفة فيردونها.

خامساً: عمل موسوعة حديثيّة تفرد الحديث المقبول وتميّزه من الحديث المردود: عمل موسوعة حديثيّة تميّز الأحاديث المقبولة من الأحاديث المردودة؛ من أهم القضايا الملحّة التي تلزم السنّة وتخدم الحديث الشريف، والقيام بهذا العمل الكبير من مسؤوليّة المختصّين بالحديث وعلومه، وهو من أهمّ الأعمال التي يجب أن تتضافر عليها جهودهم، وأن تتوجّه إليها همة الجميع. وفي تقديري أنّ القيام بهذا العمل الجليل، يعمل على الحدّ من رواية الأحاديث الواهية، ويزيد من انتشار الأحاديث المقبولة حيث يصبح بقدرة المختص وغير المختص أن يميّز بين الحديث المقبول فيأخذه ويعمل به، ويدع المردود ولا يلتفت إليه، ويصير باستطاعة أي واحد من عامّة المسلمين أن ينافح عن السنّة بمعرفة الصّحيح منها.

---

(٤٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء، م١٢، ص٤٢٨.

والدعوة إلى عمل موسوعتين إحداهما للحديث المقبول والأخرى للحديث المردود ليس بالأمر الجديد، حيث دعا إليه غير واحد من أهل العلم، بل حاول أن ينفذّه بعضهم، ولكن الذي حال دون ذلك؛ عدم توافر التمويل اللازم للمشروع، وممن آمن بهذه الفكرة وعمل لها؛ الأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين عميد كلية أصول الدّين بجامعة الأزهر سابقاً، وقد بدأ بالخطوة الأولى نحو المشروع بالحكم على أحاديث كتب السنّة بتوزيعها على طلبة الدكتوراه والماجستير، وتقديم رسائلهم العلميّة فيها، ولكنّه لم يتمكّن من تنفيذ الخطوة التي تليها، لأنّه لم يجد من يموّل المشروع.

وكان الدكتور أكرم ضياء العمري قد وضع تصوره لموسوعة السنّة، ووضع الخطوط العريضة لتنفيذها، وبيّن أهميّة هذه الموسوعة، فقال: "وإذا اكتسبت الموسوعة الثّقة العلمية، فإنّها ستزيح عبئاً عن المهتمين من الفقهاء والدّعاة، إذ لا عذر لأحد بعدها في إشاعة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة، أو الاستدلال بها، وفي ذلك حفظ للسنّة وصيانة لها، وحفظ للأمّة من الانحراف عن التوجيهات النّبويّة الصّحيحة"(٤٧).

سادساً: بيان الجهود التي بذلها العلماء في سبيل الحفاظ على الحديث: كل من نظر في جهود المحدّثين العلميّة – وكان منصفاً– يصل إلى نتيجة مفادها أنّ المحدّثين بذلوا جهوداً عظيمة في سبيل الحفاظ على سنَّة النَّبي صلى الله عليه وسلَّم، وقدّموا صوراً فريدة من الإبداع العلمي؛ من أجل صيانة الحديث من الكذب وتجريده من الوهم والتحريف، ووضعوا لذلك ضوابط دقيقة تؤدي إلى نقل الحديث نقلاً دقيقاً محرراً، وكانت لذّتهم بالرحلة في طلب الحديث وطلب الإسناد العالي، وكان حرصهم على سماع الحديث الواحد من طرق كثيرة من أجل الكشف عن العلل في الرواية.

ومن صور الإبداع وبذل الجهد في خدمة الحديث؛ ما نقله أهل العلم عن يحيى بن معين؛ أنّه جاء إلى عفان بن مسلم يسمع منه حديث حماد بن سلمة، فقال عفّان: "سَمِعْتَه من غيري؟" فقال: "نعم سمعتُه من سبعة عشر رجلاً"، فأبى عفّان أن يحدث يحيى بن معين. فقال يحيى: "إنما هو درهم وأنحدر إلى البصرة وأسمعه من التبوذكي"، فذهب إلى موسى بن إسماعيل التبوذكي بالبصرة، فقال له التبوذكي: "سَمِعْتَه من غيري؟". فقال: "نعم سَمِعْتُهُ من سبعة عشر رجلاً". فقال موسى التبوذكي: "ما تريد بذلك؟"(٤٨). فقال ابن معين: "أريد أن أميز خطأ حماد بن سلمة(٤٩) من خطأ من روى عنه، فإذا اتفق لي الجميع على خطأ، عرفت أنّه من حماد بن سلمة، وإذا انفرد به بعض الرواة عنه؛ عرفت أنه منه"(٥٠).

وفي بيان جهود المحدّثين، والكشف عنها، ونشرها، ما يعزِّز ثقة الناس بالقواعد التي وضعوها لضبط الرِّواية، وبالأحكام التي أطلقوها على الأحاديث من جهة الصّحة وعدمها. وينبني على ذلك إشاعة الأحاديث الصّحيحة بين الناس وترك الأحاديث الضعيفة والحدّ من انتشارها.

---

(٤٧) العمري، أكرم ضياء، بحوث في تاريخ السنَّة، ص٤٢٣.

(٤٨) (ما تريد بذلك؟): أي ما تريد بسماع أحاديث حماد بن سلمة من طرق كثيرة؟

(٤٩) عرف عن حماد بن سلمة تغيره بأخرة، وروى له مسلم دون البخاري. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، ص١٧٨.

(٥٠) الباجي، التعديل والتجريح، م١، ص٢٨١.

سابعاً: القيام بدراسات الحديث الموضوعي: من الأعمال العلمية الهامّة؛ التي يوجه إليها الأساتذة أبحاثهم، ويكتب فيها طلبة الدراسات العليا رسائلهم، دراسات الحديث الموضوعي، التي يكون من ثمارها تمييز الأحاديث الصّحيحة من الأحاديث الضعيفة، وتخدم أصحاب التخصّصات غير الشرعية بمعرفة الأحاديث التي تخدم علومهم، وتمييز ما صحّ منها ممّا لم يصحّ، ثمَّ الوقوف على السنّة التي تخدم الموضوع الواحد من موضوعات فنونهم، فيكون الاعتماد على ما ثبت من الأحاديث، وترك ما لم يثبت منها. وهناك فوائد أخرى يمكن تحصيلها من دراسات الحديث الموضوعي، منها إبراز جهود المحدّثين في نقد الأحاديث، وبيان دقّة قواعدهم، وذلك من خلال التطبيق العملي للقواعد التي وضعوها في مجال دراسة الأحاديث ونقدها. ثمّ إنّ هذه الدراسات تساعد في عمل الموسوعات الحديثية، حيث يمكن جمعها لعمل موسوعة خاصة بالموضوعات الحديثية، كما يمكن جعلها أساساً لعمل موسوعتين إحداهما في الأحاديث المقبولة، والأخرى في الأحاديث المردودة.

ثامناً: تدريس مساق تخريج الأحاديث: يعدّ تدريس هذا المساق من الحاجات الملحة لدراسة الأحاديث الشريفة، ويعتبر من الأسس اللازمة للتعامل مع نصوص السنّة المشرفة من جهة ثبوتها أو ردها وعدم قبولها. وحاجة الدّارسين إلى هذا العلم لا تقتصر على فئة الدّارسين لعلوم الشريعة، بل تشمل غيرهم ممّن تقوم دراساتهم على السنّة، وتعتمد أبحاثهم على الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة.

ومعلوم أنّ فن التخريج يُعَلّم الدارس الوصول إلى موضع الحديث في مصادره الأصلية، ويعطيه القدرة على تمييز كتب الأحاديث المقبولة من غيرها من الكتب، ويدربه على الحكم على الأحاديث؛ لمعرفة درجتها من حيث القبول والرد.

ولهذا فإنّ على كليّات الشريعة والمعاهد الشرعية العمل على تكثيف دراسة تخريج الأحاديث والحكم عليها، والتأكيد على أن تكون ضمن المساقات الإجبارية، والتوسع في هذا الجانب بعقد الدورات المتنوعة في هذا الفن، والتركيز على الجانب التطبيقي العملي إلى جانب الطرح النّظرى.

ويمكن أن يكون مساق التخريج ذا مستويات متعدّدة، بحيث يخدم كل مستوى شريحة من شرائح أهل العلم، ويعطيه من المعلومات ما يتناسب ودرجة تعامله مع الأحاديث، ويقدّم له من الدربة والتطبيق العملي ما يؤهله للتعامل مع الروايات الحديثية بصورة صحيحه، في حدود دراسته وما يناسب تخصّصه.

وعلينا أن لانقلل من عمل دروات علمية للعامّة في هذا المجال، وأن نقدّم لهم معلومات عملية تطبيقية، من جهة التعامل مع المصادر الأصلية، والرجوع إلى الأصول من مصادر الحديث، وتزويدهم ببعض المعلومات وتعريفهم بمعنى الاصطلاحات التي يجدونها في كتب الحديث، والتي لا غنى عنها لكل من يتعامل مع الأحاديث ويقرأ في المصنفات التي حوتها.

الخاتمـة

وفي خاتمة البحث، وبعد العرض لمادة المباحث الثلاثة، أعرض لأهم الاستنتاجات وأهم التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في المؤتمر المبارك.

١- تواجه السنّة في وقتنا الحاضر تحدياً كبيراً، وهذا التحدّي يتمثّل بالجهل بها وبمكانتها، وبإثارة الشبهات الكثيرة نحوها.

٢- تحتاج السنّة في وقتنا الحاضر إلى تضافر الجهود من أجل حمايتها، بتعلّمها، وتعليمها، ونشر علومها وثقافتها وإبراز عظيم مكانتها.

٣- يشمل أصناف الناس كلهم، مع التفاوت في نسبة استشهاد كل فئة من الفئات، ومع وجود الاختلاف في المقاصد والنيات.

٤- القيام بنشر الأحاديث الصّحيحة، والتعريف بمصادرها، يعدُّ من الوسائل المساعدة على الحد من انتشار الأحاديث الواهية.

٥- عمل موسوعتين للحديث إحداهما للأحاديث المقبولة والأخرى للأحديث المردودة، يعالج كثيراً من المشكلات المعاصرة، الخاصة بالتعامل مع السنة المطهرة والاستفادة من كنوزها.

٦- التذكير الدّائم – من خلال المحاضرات الكتب والنشرات- بالأثر السيّء الذي تُحْدثه الأحاديث الواهية في عقائد الإسلام وتشريعاته.

٧- العناية بنشر ثقافة الحديث وعلومه، من خلال تبسيط علوم الحديث، والتصنيف في الأحاديث اللازمة لعامة الناس، على نحو يشبه تصنيف كتاب رياض الصّالحين للنووي.

٨- ضرورة عقد المحاضرات والندوات والدورات، التي تخدم الحديث وعلومة، وتكون لغير المختصين من الناس.

٩- ضرورة الاستفادة من التقنيات الحديثة في خدمة السنة والعلوم الخاصّة بها، وتوظيف خدمة الانترنت لتعليمها، ونشر ثقافتها وما يلزم من علومها التي تعزّز مكانتها وتقضي على كثير من الشبهات التي تثار حولها.

١٠- ضرورة إبراز أئمة الحديث وأعلامهم، والتعريف بهم وبجهودهم العظيمة التي قاموا بها، وبيان القواعد الشاملة المتكاملة التي ساروا عليها في نقد الأحاديث، ودراستها، وتمييز الصّحيح من الضّعيف منها.

التوصيات:

١- التوصية بتدريس مساق "تخريج الأحاديث والحكم عليها" في جميع كليات الشريعة والمعاهد الشرعية، وجعله مساقاً إجبارياً لكل من يدرس الشريعة وعلومها، وكذلك من يدرس علوماً أخرى لها مساس بالسنّة، وتقوم دراسته وأبحاثه على الاستدلال بالأحاديث الشريفة.

٢- فتح كلية إلكترونية للحديث وعلومه، تقدّم المساقات العلمية والمحاضرات إلكترونياً، وتعقد الامتحانات، وتمنح الشهادات، لكل من يطلب دراسة الحديث وعلومه في أصقاع العالم كلّه.

٣- إصدار مجلة إلكترونية للسنة، تعنى بالحديث وعلومه وقضاياه، ويكون الاتفاق على الكتابة فيها الترويج لها من قبل المختصين في العالمين العربي والإسلامي، ويُحْرَص على أن تكون معتمدة في العالم كله؛ من جهة مرجعيتها، ومن جهة تميّز من يكتب فيها.

المراجع

* أحمد بن محمّد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، المسند، مؤسسة قرطبة، مصر، بدون رقم الطبعة أو تاريخ الطبع.

* الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد، التعديل والتجريح، تحقيق أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
* البخاري، محمد بن إسماعيل:
- التاريخ الكبير، تحقيق السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت، بدون رقم الطبعة أو تاريخ الطبع.
- الجامع الصّحيح، تحقيق مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
* ابن بلبان، علاء الدين علي الفارسي، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، ضبط نصّه كمال يوسف الحوت، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
* الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، الجامع، تحقيق أحمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون رقم الطبعة أو تاريخ الطبع.
* ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي:
- الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٢٧١هـ/ ١٩٥٢م.
- علل الحديث، دار المعرفة، بيروت، بدون رقم الطبعة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
* الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، المستدرك، وبذيله تلخيص المستدرك للذهبي، دار المعرفة، بيروت، بدون رقم الطبعة أو تاريخ الطبع.
* ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، الثقات، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣هـ.
* ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي:
- تقريب التهذيب، قابله وقدّم له محمد عوامة، دار الرشيد، دار القلم، دمشق، ط٣، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الذين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، بدون رقم الطبعة، ١٣٧٩هـ.
- لسان الميزان، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
* الخزرجي، أحمد بن عبد الله، تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق محمود عبد الوهاب فايد، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
* ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق النيسابوري، الصحيح، تحقيق محمد مصطفى العظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، بدون رقم الطبعة، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
* الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، تاريخ بغداد، دار الكتب العلميّة، بيروت، بدون رقم الطبعة وتاريخ الطّبع.
* الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، السنن، تحقيق عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، بدون رقم الطبعة، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
* أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة ومؤسسة الريان، جدة وبيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
* الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان:
- تلخيص المستدرك، ومعه مستدرك الحاكم، دار المعرفة، بيروت، بدون رقم الطبعة أو تاريخ الطبع.
- سير أعلام النبلاء،تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد معوّض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
* ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج عبد الرحمن بن محمّد، شرح علل الترمذي، تحقيق همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
* الزيلعي، أبو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي، نصب الراية، تحقيق محمد يوسف البنّوري، دار الحديث، مصر، بدون رقم الطبعة، ١٣٥٧هـ.
* السباعي، مصطفى، السنّة ومكانتها في التشريع، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ط١، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.
* ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، بدون رقم الطّبعة،١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
* ابن سيّد الناس، أبو الفتح محمد بن سيّد الناس، عيون الثر في فنون المغازي والشمائل والسير، ضبط وشرح إبرهيم رمضان، دار القلم، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
* الشمالي، ياسر أحمد، حمع المفترق من الحديث وأثره في الرّواية والرّواة، دار الفرقان، عَمَّان، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٦م.
* الشوكاني، محمّد بن علي، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق عبد الرّحمن المعلّمي اليماني، القاهرة، مطبعة السنّة المحمّديّة، بدون رقم الطبعة أو تاريخ الطّبع.
* ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد العبسي، المصنّف، تحقيق محمّد عوّامة، دار قرطبة، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م.
* الصّفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، اعتناء س. ديدرينغ، إصدار جمعية المستشرقين الألمانيّة، دار النشر: فرانزشتايز شتوتفارت، طبع بمساعدة المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ببيروت، دار صادر، بيروت، بدون رقم الطبعة، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
* الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد:
- المعجم الأوسط، تحقيق محمود الصحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧.
- معجم الشاميين، تحقيق حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
* الطّحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحنفي، شرح معاني الاثار، تحقيق محمد زهري النّجار وآخر، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
* العجلوني، إسماعيل بن محمد الجراحي، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة النَّاس، تحقيق أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ.
* ابن عدي، أبو أحمد عبد الله، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
* العراقي، أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين، المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، وهو بذيل إحياء علوم الين للغزالي، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
* ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الرحمن، شذرات الذّهب في أخبار من ذهب، المكتب التجاري، بيروت، بدون رقم الطبعة أو تاريخ الطبع.
* العمري، أكرم ضياء، بحوث في تاريخ السنّة المشرّفة، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، ط٥، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

* العراقي، أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين، المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، وهو بذيل إحياء علوم الين للغزالي، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
* الغزالي، أبو حامد محمّد بن محمّد، إحياء علوم الدّين، وبذيله المغني عن حمل الأسفار في الأسفار للعراقي، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
* ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، السنن، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، الرسالة العالمية، دمشق، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
* محمّد، أمين عمر، المستشرق جولدتسيهر والسنة النّبوية، دار الإعلام، عمّان، ط١، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
* المزّي، أبو الحجاج يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرّجال، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسّسة الرسالة، دمشق، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
* مسلم بن الحجاج النيسابوري، الجامع الصّحيح، ترقيم وعناية محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون رقم الطبعة أو تاريخ الطبع.
* ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون، التاريخ، دراسة وتحقيق أحمد محمد نور سيف، سلسلة من التراث الإسلامي، نشر كلية الشريعة، جامعة الملك عبد العزيز، مكّة المكرّمة، ط١، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
* ابن المنذر النيسابوري، أبو بكر محمد بن إبراهيم، الأوسط، تحقيق صغير أحمد محمد حنيف، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ.
* ابن منظور، محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، طبعة مصوّرة عن طبعة بولاق، سلسلة تراثنا، المؤسسة المصرية العامّة للتأليف والأنباء والنّشر، القاهرة، بدون رقم الطبعة أو تاريخ الطّبع.
* أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتب العلميّة بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
* الهروي القاري، علي بن سلطان بن محمّد، المصنوع في معرفة الموضوع، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة الرشد، الرّياض، ط٤، ١٤٠٤هـ.
* ابن هشام، أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري، السيرة النبوية، تحقيق وتعليق وتخريج همام سعيد ومحمد أبو صعيليك، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
* الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي، القاهرة وبيروت، بدون رقم الطبعة، ١٤٠٧هـ.